

جمع بين الجزئية والكلية في الاستعمال اذ لا ماعسى ان
 يتوهم ان ذو وفوق قد يكون كلياً جزئياً اذا استعمل
 في جزئي بطريق العهد وكيف لا يتوهم والمستعمل في
 العهدى ايضا موضوع له اذ ان المعنى هو الموضوع
 له بالموضع الافرادى وبما قرنا لك طامنة ان دفع
 له بالوضع الافرادى ان ذو قد يستعمل في الكل نحو ما ذكرنا
 في قولنا ذو مال واستغنت في دفعه عما قلنا ان المراد بالجزئي
 الجزئي الاضافى لان مع بعده عن القوم سيما وقد قيل
 به الكل الحقيقي قد يراد عليه ان استعمالها جزئياً لا يكون
 لعدم كليتها حتى يدعى ذلك الوهم وانها ما ذكرنا انها لا حقيقية
 يستعملان جزئياً اصلاً لان استعمالها ابدأ في الموضوع
 له وهو جزئي الخاص وهذا الكلي بعد فهم منها ان الاضافة
 وانما انما اقدان عدم استعمالها الجزئى يستلزم
 كونها مجازية لا حقيقة لهما فينبغي ان لا يشبه وجود
 المجاز بدون حقيقة كمال اشتهارها ولا يحتاج الى ان
 لا يكون الموضوع الافرادى الجزئى كمالاً لاشتهارها ولا يحتاج الى ان
 لا يكون الموضوع الافرادى الجزئى كمالاً لاشتهارها ولا يحتاج الى ان

هذه الاسماء على تفسيرها حرف بده عليه للادوية اذ
 يمكن ان يغفل عنه في ملاحظة التقسيم بمعرفة الاقسام
 اذ سوف التقسيم لمعرفة الاقسام لا دفع الشبهة ولم
 دفع اخرى هو ان التزام المتعلق وهذه الاسماء التي
 ما هو الفرض من وضعها يتوقف عليه لان الدلالة
 يتوقف عليه ولا كان هذا فرقا بديها اقرب الى الفهم
 مما اشبهت وخصه بالذو كرفق الـ ذو وفوق مفهوماً كلياً
 لانها مع صاحب وعلو والمعتبر في الكلية الموضوع غير وضع
 فيها واحلان في قسم ما مدلوله على ابدأ وان كان لا يستعمل
 في بعض الاوقات الجزئى اي جزئى ضعيف كما اذا
 قيل زيد ذو مال فيجعل اضافة ذو للعهد وانما جعلنا
 قولاً جزئياً بمعنى ما هو بمنزلة ان المعنى في الكلية
 والجزئية الوضع الافرادى ولهذا صرح جعل ذو وفوق في
 كلية ايضا والظان يقول وان كان لا يستعملان جزئياً بعض
 الاذانه بانه على ان المستعمل جزئياً لا يكون الجزئياً ولا
 مع

